ستظل مشاعل الثورة اليمنية الخالدة وضاءة حتى تحقق لشعبنا كل طموحاته وتطلعاته

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
الأحد 22 نوفمبر 2009 م - العدد (14654) السنة الحادية و الأربعون

د. علي حسن الأحمدي لصحيفة (14 أكتوبر) :

محافظة شبوة تمتلك إرثاً حضارياً ومقومات اقتصادية وسياحية مهمة

المستقبل القريب سيشهد المزيد من المشاريع الإستراتيجية في شبوة

المجالس المحلية بالمحافظة تتحمل المسؤولية الكاملة في قيادة المجتمع

محافظة شبوة من المحافظات الواعدة بالخير لما تكتنزه من ثروات وما يعتمل فيها من نشاط فاعل ومثمر وهذا الخير أتى ويأتي في ظل الوحدة المباركة حيث شهدت وتشهد نهضة واسعة في مختلف المجالات.

ولتسليط الضوء على ما يعتمل في محافظة شبوة وكذا الصعوبات التي تواجه مسار التنمية كان لابد لنا من أن نلتقي قيادة المحافظة ممثلة بمحافظ المحافظة الدكتور علي حسن الأحمدي الذي تحدث للصحيفة بمنتهى الوضوح والشفافية وتناول مختلف المجالات بدءاً بنشاط المجلس ودوره في تأدية مهامه والصعوبات التي يواجهها مروراً بالإنجازات المحققة ثم دور الجهاز التنفيذي بالسلطة المحلية بالمحافظة ولم يغفل الدكتور الأحمدي تناول جملة الصعوبات التي تقف أمام النهوض التنموي الشامل وهي كما قال صعوبات ذاتية وموضوعية منها ما يتعلق بالقصور في بعض المديريات ومنها ما يتعلق بالتمسك بالمركزية وهي في مجملها صعوبات جادة وقف أمامها الدكتور/ الأحمدي في هذا اللقاء محللاً لا مستنتجاً، وباحثاً ومؤسساً لا مقلداً، ومشخصاً لا معللاً ولم يخل حديثه من الصراحة فكان اللقاء التالي:

حوار أجراه/ محمد أبو رأس.علي عبدربه غزال

دكتور علي حسن الأحمدي مرحباً بكم في هذا اللقاء الذي تجريه معكم صحيفة 14 أكتوبر وهو ليس اللقاء الأول بالطبع ونأمل أن لا يكون الأخير مع تقديرنا لمهامكم ومشاغلكم في هذه المحافظة الواعدة بالتطور والنماء. هل لكم أن تحدثونا عن محافظة شبوة ليطلع القارئ الكريم في الداخل والخارج عن ما يعتمل فيها.

مرحباً بصحيفة14 أكتوبر في محافظة شبوة الواعدة بالخير والعطاء والتطور والنماء كما أسلفتم في مقدمة سؤالكم، ونحن نعبر عن ارتياحنا التام لمتابعة صحيفة 14 أكتوبر لكافة التطورات ومجريات الواقع بالمحافظة وباعتبار المحافظة ينتظرها الكثير من الازدهار والنمو بفعل جهود التنمية المبذولة فيها في عهد الوحدة المباركة محافظة شبوة التي تبلغ مساحتها حوالي 73,000 كيلومتر مربع يسكنها حوالي 537,438 نسمة و بها 3489 قرية ونسبة النمو السكاني فيها 2,5٪ ويتوزع هذا العدد السكاني على 17 وحدة إدارية من المديريات التي هو المكون العام للتقسيم الإداري لمحافظة شبوة.

موارد طبيعية متنوعة

دكتور علي حسن الأحمدي محافظ شبوة كيف ترون مسار التنمية بالمحافظة

يهمني في هذه المناسبة أن أوجز من خلال هذه اللمحة القصيرة إلى ما تمتلكه محافظة شبوة من مقومات اقتصادية وسياحية هامة من خلال موقعها الجغرافي المتميز وامتلاكها لإرث حضاري لممالك دول قديمة عاشت على أرضها .

إلى جانب امتلاك المحافظة للموارد الطبيعية المتنوعة حيث أنها مؤهلة لأن تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية الشاملة على المستوى الوطني من خلال استقطاب الاستثمارات الخاصة والعامة لتنويع النشاط الاقتصادي وتشجيع وتوطين المشروعات والصناعات المرتبطة بالموارد النفطية والغازية والمعدنية الأخرى وكذلك الثروة المائية واستصلاح الأراضي وزراعتها وتربية الثروة السمكية والأحياء البحرية كما أنها تمتلك شواطئ بالإضافة إلى أجمل المواقع الأثرية المتعددة في المديريات وما يجعل منها منطقة جذب سياحي داخلياً وخارجياً إذا ما توفرت البنية التحتية اللازمة لهذه الصناعة المستقبلية الهامة بالإضافة الى السياحة العلاجية والترفيهية والتاريخية والاستفادة من المزايا والتسهيلات والضمانات التي تمنحها القوانين والتشريعات اليمنية المنظمة لعملية الاستثمار.

ونحن اليوم متفائلون بأن المستقبل القريب سوف يشهد مزيداً من المشاريع الإستراتيجية الهامة في مقدمتها تصدير الغاز الطبيعي المسال الذي دشن العمل فيه في 7 / من نوفمبر 2009م بالإضافة إلى ترسيخ مشروع المجمع الخاص بالصناعات البتروكيماوية في منطقة بلحاف وكذلك المنطقة الصناعية في التنمية ومحطة الكهرباء الغازية بقدرة (450) ميجاوات وميناء بئر علي للاصطياد وهذه المشاريع سوف تسهم في إحداث نهضة تنموية بشكل عام:

تطوير المحليات ترجمة لبرنامج فخامة الرئيس

هل لكم أن تحدثونا عن تجربة المجالس المحلية بالمحافظة ؟

تجربة المجالس المحلية تعتبر نموذجاً في محافظات الوطن اليمني كونها تأخذ التوجه لنظام اللامركزية انطلاقاً من ترجمة البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ القائد / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله حيث أن هذا البرنامج يعتبر الدليل النظري للسلطة المحلية حيث تتحمل المجالس المحلية في المحافظة المسؤولية الكاملة في قيادة المجتمع خدمياً وتنموياً وفقاً للقانون رقم 4 لعام 2000م وتعديلاته الذي أناط بالمجلس المحلي مهام كبيرة منها قيادة العمل التنموي الشامل وممارسة مهام الرقابة الإشرافية على أجهزة السلطة المحلية والتنفيذية في مختلف الوحدات الإدارية وكذلك تقييم مستوى تنفيذ خطط التنمية لمجالس المديريات ويتركز عملنا على تنفيذ الخطط والبرامج السنوية والمتمثلة بالخطة السنوية لعمل المجلس المحلي وتنفيذ المهام المرصودة في تلك الخطط وتقييم التنفيذ ومعرفة مدى النجاح والإخفاق الذي يرافق التنفيذ.

بماذا تتميز محافظة شبوة تنموياً نريد تسليط المزيد من الضوء؟

من دون شك شبوة تزخر بالعديد من المنجزات التنموية ويحضرني أن أوضح ما تحقق خلال السنوات الست الأخيرة حيث بلغ عدد المشروعات التنموية بالمحافظة (1170) مشروعاً بكلفة تبلغ (27652659) ريالاً وهي موزعة على مختلف المجالات الطرقات والاتصالات والكهرباء ومياه الشرب وقطاعات الخدمات الاجتماعية المختلفة وهذه المشاريع تظهر مدى حجم التطور في المحافظة إلى جانب ما تم تنفيذه على مدى السنوات الماضية من عمر الوحدة اليمنية المباركة من مشاريع تنموية وخدمية شملت مختلف مديريات محافظة شبوة في خضم النهضة التنموية الشاملة التي جسدتها قيادات المحافظات بتوجيهات من باني نهضة اليمن الحديث فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله الذي أرسى خطط وبرامج تنموية

إنشاء جامعة شبوة سيلبي الحاجات المتزايدة من الخريجين

أجهزة السلطة التنفيذية ومساعدتها في تنفيذ مهامها والمشاركة المباشرة، في معالجة الكثير منها من خلال اللجان المشتركة.

ماذا عن الصعوبات وخاصة في مجال التنسيق بين المحافظة والمديريات؟

- في حقيقة الأمر أننا ومن واقع الإحساس بالمسؤولية نشعر أن هناك صعوبات ولابد من تناولها حتى يتم التصويت وتلافي الأخطاء أو العراقيل فهناك عدم استيعاب لقانون السلطة المحلية سواء من بعض مدراء المكاتب التنفيذية أو أعضاء الهيئات الإدارية والمجالس المحلية الأمر الذي يؤدي لإلى تداخل في تنفيذ المهام نتيجة لعدم استيعاب القانون من بعض مدراء المكاتب التنفيذية الذين لازالوا يعملون بعقلية ما قبل المجالس المحلية ولا يلتزمون إلا للوزارات والمصالح التي يتبعونها وينفذون توجيهاتها أكثر من التزامهم بقرارات المجالس المحلية بل أن الكثير منهم يحتكرون الإدارة في أشخاصهم ونحن قد تناولنا ذلك في تقريرنا المقدم للمؤتمر العام ونعمل بشكل متواصل لتنفيذ قرارات المؤتمر المحلي لمحافظة شبوه للمجالس المحلية وسوف نرفع ذلك لمناقشته في المؤتمر العام للسلطة المحلية الذي سينعقد في العاصمة صنعاء.

شحة الإمكانيات تحول دون نزول اللجان الميداني

لقد حدد قانون السلطة المحلية في المادة (107) من اللائحة التنفيذية أن تتضمن خطط الهيئة الإدارية للمحافظة خطة سنوية وبرامج زمنية لزيارات ميدانية استطلاعية في شكل فرق عمل إلى مديريات المحافظة مرة كل ستة أشهر على الأقل ولكن نظراً للإمكانيات المادية الشحيحة وخاصة الموازنة التشغيلية وما يخصص لمثل تلك المهام فقد حال ذلك دون تنفيذ تلك المهام أيضاً نظراً لتباعد مديريات المحافظة فان ذلك أيضاً يشكل عائقاً ولكن مع ذلك تتم التدريب والتأهيل والعوامل المشار إليها سيكون لها تأثير كبير على تطوير الأداء في مختلف الوحدات العامة والتابعة للسلطة المحلية بالمحافظة.

المرأة مشارك فاعل ونحن نثق بقدراتها

كيف تقيمون مستوى مشاركة المرأة بالمحافظة؟

المرأة تساهم في مختلف القطاعات ونعمل على تنمية المرأة من خلال اتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة وإدارات أخرى تخص المرأة مثل الزراعة وتعليم الفتاة وبعض الجمعيات وندعم عملها في إعداد الخطط الخاصة بكل إدارة حسب احتياجات المرأة في الريف والمدينة وتقوم المرأة بتنفيذ هذه الخطط حسب الإمكانيات المتاحة .. كما أن خطط المجالس المحلية قد اهتمت ببناء المدارس للبنات وإيجاد درجات للمعلمات وفي المحافظة هناك اهتمام تتزايد في هذا الجانب حيث تعزز رفع أعداد الطالبات الملتحقات بالمدارس بنسبة مشجعة تصل إلى 50٪ بالتعليم الأساسي وستكون المرحلة القادمة أفضل من خلال رفع نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي للفتاة بالمحافظة.

عدم استيعاب القانون يؤدي إلى تداخل المهام

ماذا عن نشاط المجلس المحلي وما تحقق للمواطنين خلال انعقاد دوراته ماهي الصعوبات التي تعترض سير عمل المجلس وماذا بصراحة عن الالتزام بتمثيل المواطنين في المجلس من قبل أعضاء المجلس المنتخبين وهل أنتم راضون عن عمل المجلس؟

لقد عقد المجلس المحلي بمحافظة شبوه دوراته بصورة منتظمة منذ انتخابه حتى انعقاد المؤتمر العام الأول للمجلس المحلي خلال الفترة من 4 – 5 يونيو 2009م وبحضور زاد عن 75٪ وبالنسبة للغياب فقد كانت معظمها مبررة وقد نفذ المجلس المحلي دورات انعقاده الاعتيادية خلال عامي 2007م – 2008م والربع الأول من عام 2009م وكانت كما قلنا نسبة الحضور أكثر من 75 ٪ من مجموع الأعضاء واتخذت فيها 149 قراراً و46 أمراً و 13 توصية كما عقد خلال نفس الفترة اجتماعين استثنائيين وقد كرس هذا الاجتماعان لمناقشة وإقرار مشاريع الخطة والموازنة لعامي 2008م و 2009م. كما تركزت المواضيع التي ناقشها المجلس المحلي في دوراته المختلفة في تصميم أداء الأجهزة التنفيذية من خلال التقارير والمواضيع التي وقف أمامها سواء ما يتعلق منها بالدلالات العامة على صعيد المحافظة أو على صعيد أجهزة السلطة المحلية والأجهزة التنفيذية في المحافظة وقد تمت الاجتماعات واتسمت بروح المسؤولية وسعى المجلس لتدليل الصعوبات أمام الزيارات من قبل بعض أعضاء الهيئة الإدارية ووكلاء المحافظة عند مرافقة رئيس المجلس أثناء نزوله وزياراته الميدانية إلى المديريات وكذلك لتنفيذ تكليفات رئيس المجلس المحلي لأعضاء الهيئة الإدارية والوكلاء بالنزول وحل أية شاكاليات قد تطرأ أي أثناء أيضاً في محافظة شبوه نعاني من ضعف الموازنة التشغيلية أيضاً هذه الموازنة التشغيلية الضعيفة قد حرمت الكثير من أعضاء الهيئات الإدارية من حقوقهم الوظيفية في مرافق عملهم التي هم ثابتين فيها ونأمل معالجة ذلك سريعاً سواء الحقوق أو الواجبات لأعضاء الهيئات الإدارية.

اللجان التخصصية بالمجلس المحلي أخي المحافظ كيف تقيمون نشاطها؟

هذه اللجان تمارس عملها على خير ما يرام وفقاً للقانون وهي تناقش القضايا والتقارير المحاله إليها من المجلس وكذا تكليفات رئيس المجلس أو أمينه العام ونحن راضون عن مستوى أداء بعضها وبعضها تعاني أيضاً من صعوبات عدة ومنها التباعد الجغرافي لمديريات المحافظة وضعف الإمكانيات المادية المرصودة التي تصرف لأعضاء اللجان.

تجاوزنا معوقات تأخر المشاريع

ما هو حجم الاستثمارات المخططة وحجم الإنفاق على مشاريع السلطة المحلية في المحافظة للأعوام 2007م – 2008م بالنسبة إلى حجم المخطط وهل هناك تدني في حجم الإنفاق وإلى ماذا تعيدون هذا التدني؟

نعم هناك تدني في حجم الإنفاق وهذا يعود إلى بعض العوامل كعدم قيام المختصين في بعض المديريات والمكاتب تجهيز وثائق المشاريع والإعلان عنها عبر الصحف ومنها صحيفة 14أكتوبر في وقت مبكر وحسب المواعيد المحددة. وهذا ما جرى خلال عام 2007م وعام 2008م إذ لم يعلن عن المشاريع فيهما إلا في النصف الثاني من كل عام من هذين العامين الأمر الذي أدى إلى التأخير في تنفيذ بقية الإجراءات مثل فتح المضاريف وتحليل العطاءات والبث فيها والإعلان مجدداً عن المشاريع التي لم يتم استيفاء الشروط اللازمة حتى يمكن قبولها وتوقيع الاتفاقيات وتسليم المواقع المحددة للمشاريع للمتعهدين ولكن مع ذلك أقول لكم أن هذه الأسباب تم التغلب عليها خلال البرنامج الاستثماري للعام 2009م أي ما يتعلق بالمشاريع الواردة فيه حيث جهزنا الوثائق وتم الإعلان عنها في شهري يناير/ فبراير 2009م ووقعت اتفاقيات التنفيذ لمعظم المشاريع في شهري مارس وابريل الماضيين وتم تسليم المواقع في شهر مايو الماضي من هذا العام ونحن نشكر صحيفة 14أكتوبر لتفاعلها معنا وإجراءها استطلاع حول ذلك ونشر في الصحيفة حول بعض المشاريع المتعثرة الأمر الذي حرك الأمور مركزياً ومحلياً على صعيد السلطة المحلية بالمحافظة.

لا نعلم شيئاً عن المشاريع المركزية بالمحافظة

أخي المحافظ دعونا نسألكم سؤالاً صريحاً ونأمل أن تكون الإجابة عليه صريحة ونهدف بذلك التصويب للأمور لاسيما وأن قيادة الدولة تؤكد مراراً على التغلب على المركزية المفرطة وقيادة الحكومة تؤكد ذلك مراراً أيضاً دعونا نسألكم ماذا عن الصلاحيات التي تملكها السلطة المحلية في تنفيذ المشاريع وما هي الصعوبات ونأمل الدخول في الموضوع بعد إذن سيادتكم؟؟

بكل صراحة وعلى الرحب والسعة وفي حقيقة الأمر أن كافة المشاريع مازالت حتى اليوم تخضع للوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح في العاصمة صنعاء إشرافاً وإنفاقاً ومتابعة، هذا على الرغم من المحاولات المتكررة المبذولة من قبل المحافظة لإقناع هذه الجهات بإعطاء بعض الصلاحيات لها أو على أقل تقدير منح المحافظة صوراً من ملفات هذه المشاريع لتكون علي بينة مما يجري ومساعدة الجهات المركزية في حل أية مشكلات أو صعوبات قد تواجه بعض المشاريع لكن مع الأسف نقول لكم أن كافة المحاولات لم تجد آذان صاغية ولم تلبي هذه الطلبات مع الأسف الشديد ولهذا فان المحافظة لا تملك أية معلومات عن التكلفة الإجمالية لكل مشروع من هذه المشاريع ولا حجم الإنفاق عليها ولا عن نسبة التنفيذ المحققة ومع ذلك فانه للإنصاف فان المشاريع في بعض نقول في بعض القطاعات قد شهدت عملاً دؤوباً وتحققت في تنفيذها نسباً جيدة وهذه المشاريع إلى جانب مشاريع السلطة المحلية ومشاريع المانحين قد أسهمت بعد إدخالها مرحلة التشغيل في تحقيق زيادة في معدلات ومؤشرات التنمية على مستوى القطاعات الأساسية.

ماذا عن مشاريع التنمية المجتمعة ومشاريع التنمية المجتمعية الممولة عبر وزارة النفط أو مباشرة سمعنا أن هناك بعض الإشكاليات المتعلقة بها؟

مشاريع التنمية المجتمعية من مخصصات النفط كانت شخصية وصارت للصالح العام

ساهمت وزارة النفط خلال السنوات الماضية برفد المحافظة سنوياً بمبالغ مالية مخصصة لمشاريع التنمية المجتمعة مقدمة من الشركات المنتجة في المحافظة وحسب آلية التوزيع من الوزارة حيث تنوعت آليات تنفيذها من فترة لأخرى حيث كانت في بدايتها تصرف للمشاريع المجتمعة تحت إشراف أعضاء مجلس النواب وذلك قبل قيام المجالس المحلية وبعد تأسيس المجالس المحلية تحولت تحت مسؤوليتها تخطيطاً وإشرافاً ولكن رغم تلك الآلية وتحويل المجالس المحلية في ذلك إلاّ أنها نفذت في أغلبها بصورة غير مرضية من حيث اعتماد تلك المشاريع وتشرذمها في مشاريع صغيرة غير ذات جدوى واعتماد بعضها كهيئات لأشخاص تحت مسمى مشاريع صغيرة وغير صحيحة وغلب الطابع الشخصي في الاستفادة منها على الطابع العام.

وفي العام 2007م تم إيقاف تلك الموازنة لدى وزارة النفط وعدم عكس مبالغها وجرس مطالبة المحافظة برصد تلك المبالغ لمشاريع عامه ذات جدوى وحسب الآلية المنزلة من الوزارات وفي دورة لاحقه للمجلس المحلي تم تكليف الهيئة الإدارية بإعداد تصور لمشاريع ذات نفع وتقدم خدمة للمجتمع ملموسة وتحت رقابة وإشراف دقيق من قبل السلطة المحلية والجهات الرقابية والمحاسبية.

قيادة المحافظة تقف موقفاً إيجابياً مع دعم وتشجيع المرأة

مساعدات وزارة النفط كانت تأخذ الطابع الشخصي واليوم تتحول لفائدة المجتمع

شحة الإمكانات تحول دون تلمس هموم المواطنين وعمل اللجان ممتاز